العدد (2129) السنة الثامنة - السبت (14) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

"قصـــة مـــوت معلـن"

عامر القيسي

وأخيرا أجمعت مافيات السياسة في مجلس نوابنا الموقر على دفن الدستور وقراءة سورة الفاتحة عليه ليصبح جزءا من الماضي السياسي العراقي عندما صوّت المصوّتون على مشروع السلة الواحدة فأصبح لدينا ثلاثة نواب للرئيس بالضد من النصوص الدستورية وبأصابع من صدّعوا رؤوسنا بالحديث عن دفاعهم المستميت من اجل عراق الدستور والقانون.

ونحن في المدى في الوقت الذي نتقبل فيه تعازي الجمهور العراقي بالنكبة الدستورية الجديدة، فاننا نعلن بكل أسف ان المشروع المحاصصاتي والطائفي والحزبي قد نجح حتى اللحظة بالضد من إرادة الجمهور وسعيه الحثيث الى صناديق الاقتراع لتغيير شكل ومحتوى العراق، من عراق الاستبداد والرأي الواحد الى عراق الدستور والقانون وحقوق المواطن.

للمرة الألف تثبت الكتل السياسية المتصدية لقيادة البلاد أن جهودها منصبة على تحقيق مصالحها الطائفية منها والحزبية، وانها تلبست طوال الفترة الماضية لبوس الحرص على الوطن والشعب وتجربته الجديدة التي دفع من اجل استقامتها التضحيات الجسام وهي تضحيات دموع ودم وزمن.

للمرة الألف اثبتوا للجمهور العراقي أنهم أهلا لحمل مشروعهم الخاص وقد دافعوا عنه ببسالة يحسدون عليها ووضعوا كل إمكاناتهم في خدمة مشاريعهم التي أنتجت لنا عراقا من هذا النوع!

إن الصفقات المريبة التي حدثت تحت قبة البرلمان أو خلف الأبواب الموصدة أو في الغرف المظلمة التي أنتجت سلّة النواب، قد دقت المسمار الأخير في نعش الدستور الذي بقي مرميا على رفوف النواب يأخذون منه ما يخدم مصالحهم ومصالح طائفتهم أو كتلهم ويرمون الباقي في سلة المهملات! وعبّرت هذه الصفقات عن احتقار شديد لخيارات الناخب العراقي.

ألم يسأل المصوتون أنفسهم، عن قيمة الـ ١٢ مليون عراقي الذين اجازوا الدستور وهم يواجهون الرصاص والمفخخات، في الوقت الذي كان السادة النواب، القدماء منهم والجدد، في ضيافة المنطقة الخضراء وتحت حماية الاميركان والقوات الأمنية العراقية!

ألم يسأل السادة المصوتون على القرار أنفسهم، عن حجم الخديعة التي روّجوها للجمهور عن التزامهم الدستور ودفاعهم عن بناء عراق متحضر جديد؟

ألم يسأل السادة المصوتون أنفسهم عن رأي الجمهور؟

ألم يسألوا عن رأي المرجعية الدينية التي رفضت هذا الهدر المخزي للمال العام من اجل مناصب الكتل ومصالحها؟

لا أحد يسأل منهم.. والذي يسأل لا يجيب نفسه ولا جمهوره.. والذي يجيب منهم يخدع ناخبيه وغيرهم!

الكوميديا السوداء تستكمل فصولها المحبطة بعد التصويت عندما دعا عضو دولة القانون خالد الأسدي، بحسب السومرية نيوز، الكتل السياسية كافة إلى مراجعة المناصب الزائدة، واصفاً تخصيص ستة نواب لرئيسي الجمهورية والوزراء، و٤٣ وزارة بـ"المبالغة".

مبيناً أن"ائتلاف دولة القانون دعا الكتل السياسية، بعد تصويت مجلس النواب على نواب رئيس الجمهورية إلى إعادة النظر في جميع المناصب الزائدة والتضخم الموجود في دوائر الدولة".

وأضاف أنه"بعد أن تأخر البت في الموضوع الذي كان لا بد أن يشرّع في مجلس النواب، نكث قوم في تنفيذ التزاماتهم تجاه الاستحقاقات الانتخابية للكتل السياسية"!

هكذا بكل أريحية بعد أن يقع الفأس في الرأس، يظهر علينا احد النواب المساهمين في المسخرة ليضحك على عقولنا ويتحدث عن المناصب الزائدة والمبالغ فيها، وكأنما ليست كتلته التي أصرت على وضع الخزاعي أولا خوفا من غدر"القوم"بحسب تعبير الأسدي!

شكرا لكم جميعا ايها السادة النواب لأنكم بكل"شفافية"عاهدتمونا عليها تريدون منّا ان نخدع أنفسنا ونقتنع بان ما يجري ليست قصة موت معلن للدستور!

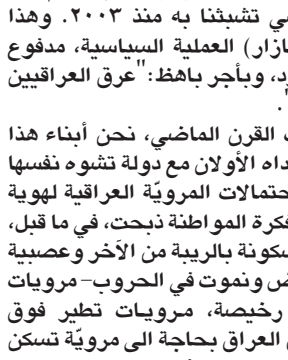

سلة نواب الرئيس تبرر بتسوية خلاف المناصب

العراقية ودولة القانون: اخترنا ثلاثة نواب مجبرين بسبب التوافقات

التيار الصدري والبيضاء: نائب واحد يكفي والتصويت "احتيال" على العراقيين

بغداد/ اياس حسام الساموك

في وقت اتهمت فيه الكتل الصغيرة داخل مجلس النواب الائتلافات الكبيرة بالالتفاف على إرادة المواطن من خلال التصويت لثلاثة نواب لرئيس الجمهورية مع عدم الحاجة لهم، برر ائتلافا دولة القانون والعراقية الأمر بأنهما كانا مجبرين عليه كون التوافقات السياسية هي من جعلت الجميع يشتركون كنواب لرئاسة الجمهورية.

وقال النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك إن هذا الكم من نواب رئيس الجمهورية لا حاجة له، معتبرا إياه تبذيرا للمال العام، فضلا عن انه إرضاء لرغبة الكتل السياسية وشخصياتها.

وتابع المطلك ان البعض يقارن الأمر بالمصلحة الوطنية وهو أمر غير صحيح، معتقدا أن الأمر لا يمس المصلحة الوطنية لا من قريب ولا من بعيد، معربا عن أسفه في أن بعض الكتل السياسية تجد نفسها مجبرة للأخذ برأي الأطراف السياسية التي تنتهج أسلوبا خاطئا، من اجل إرضاء الآخرين.

وأكد المطلك لولا التصويت على نواب الرئيس الثلاثة لأصبحت هنالك تأثيرات سلبية في العلاقات ما بين الكتل السياسية، الأمر الذي يلقي بظلاله على الشارع.

وردا على سؤال لـ"المدى"عن ان قائمته هي الأخرى أصرت على ترشيح طارق الهاشمي للمنصب ذاته رغم الاعتراضات التي كانت عليه، يعلق المطلك وهو قيادي في جبهة الحوار الوطني"ان الهاشمي أصر على الترشيح"، مستدركا بالقول"ليس من الإنصاف أن لا يتم ترشيحه وهو من ضمن ائتلاف العراقية".

وبين انه في حال عدم قبول ترشيحه من القائمة فان الأخيرة ستعاني من خلافات وانشقاقات، الأمر الذي ليس من صالح العراقية ولا العملية السياسية ككل.

وقال المطلك"إن هناك موازنة في المصالح"مؤكدا انه سوف لا يصح إلا الصحيح على حد تعبيره، مبينا أن الأمر مسألة وقت فقط دون ان يدلي بمزيد من التفاصيل عما سيحصل فيما بعد.

وعلى ما يقول المطلك ان عملية اختيار النواب كانت عسيرة بسبب وجود صراعات سياسية بين إرادات المصلحة الوطنية العليا ومصلحة الأفراد.

القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي حمل المواطن العراقي الذي اشترك في الانتخابات رغم تهديدات التنظيمات الإرهابية مسؤولية اختيار ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية.

وأوضح المطلبي في تصريح لـ"المدى"أن هذا الأمر هو نتاج الخارطة السياسية للانتخابات وبالتالي فإن المواطن هو من يتحمل جزءا كبيرا من هذا الوزر، كونها انتخابات مباشرة وكان عليه ان يختار مرشحيه بحذر، اما الوزر الآخر فتتحمله الكتل السياسية التي عمدت على انتهاج بعض السياسيات التي لا تتوافق مع تطلعات المواطن العراقي.

وأضاف المطلبي أن التوافقات السياسية وحكومة الشراكة الوطنية فرضت على الكتل السياسية ان يكون هنالك هذا الكم من نواب رئيس الجمهورية من اجل تلبية مطالب الكتل السياسية المشاركة، أما رأي المواطن العراقي فلا يوجد تعليق عليه كون الأغلبية السياسية هي من تحدد الأمر، وان هذه الأغلبية وضعت الكتل أمام أمرين أما عدم وجود اي نائب للرئيس، او كل الكتل السياسية يكون لها نائب.

واعتبر المطلبي أن هذا الأمر اقل المشاكل التي يعاني منها العراق في الوضع الحالي، مؤكدا ان نواب الرئيس ليس لديهم اي صلاحيات، مجرد تمتعهم بامتيازات شخصية.

بدوره حمل تيار الأحرار، رئاسة مجلس النواب مسؤولية اختيار ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية في سلة واحدة، كون البرلمان رفضها في وقت سابق.

النائب عن التيار مشرق ناجي قال في تصريح لـ"المدى"إن اختيار ثلاثة نواب للرئيس هو احتيال على إرادة المواطن العراقي ورأي المرجعية، موضحا ان رئاسة البرلمان وبالاتفاق مع رؤساء الكتل أصرت على تمرير النواب الثلاثة وبسلة واحدة رغم رفض هذا الأمر في مرات سابقة، مشددا على ان تيار الأحرار رفض التصويت على المرشحين الا ان عدد نوابه الـ٤٠ لا يشكلون شيئا أمام الكتل السياسية المهيمنة على البرلمان لاسيما ائتلافي دولة القانون والعراقية اللذين أصرا على تمرير المرشحين بالرغم من عدم وجود اي فائدة من هذه المناصب، موضحا ان نائبا واحدا كاف، وان التيار يعتزم اتخاذ كامل الإجراءات من اجل تبيان رأيه للمواطن العراقي.

النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان قال انه ومنذ البداية كان يعارض وجود ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية.

وتابع عثمان في تصريحه لـ"المدى"أن تمريرهم في سلة واحدة يعتبر ايضا أمرا غير صحيح، مستدركا بالقول إن الذي حدث هو اتفاق بين الكتل في نفس الترتيب الذي حدث في تشكيل الوزارة على أساس المحاصصة، مؤكدا ان وجود هذا الكم من نواب الرئيس يثقل كاهل الميزانية الاتحادية، موضحا ان الترهل موجود ايضا في الوزارات.

ونفى عثمان ان يكون التصويت على نواب الرئيس الذي حدث أمس الأول من شأنه حل المشاكل السياسية على العكس انما يولد مشكلة جديدة إدارية ومالية.

المتحدثة باسم القائمة العراقية البيضاء عالية نصيف اعتبرت عملية التصويت بأنها مخالفة دستورية، موضحة في تصريحها لـ"المدى"انه من المفترض ان يكون في هذه الدورة رئيس جمهورية ونائب واحد، مشددة على أن الترضيات السياسية هي التي أوجدت النواب الثلاثة، منوهة الى ان الاتفاق السياسي جاء لإرضاء شخصيات رشحت الى هذا المنصب.

وتقول نصيف إن هيئة الرئاسة كانت لدورة واحدة وبانتهائها يكون هناك نائب واحد لرئيس الجمهورية، فلا يوجد في الدستور ما يدل على اختيار ثلاثة نواب، وبالتالي فإن الانتخاب الذي حدث أمس الأول يشوبه خرق قانوني كبير على حد قولها.

وعن قانون نواب رئيس الجمهورية الذي يخول فيه الرئيس ان يرشح من نائب الى ثلاثة بينت نصيف أن هذا القانون حين شرع كان لأغراض الترضية السياسية، لافتة الى انها كانت ضمن أعضاء الذين صاغوا هذا القانون، مبينة انه كان من المفترض أن يكون نائب واحد للرئيس ولكن نتيجة المناقشات أضيف النائب الثاني فالثالث، ومن ثم تم التفكير بالرابع من اجل ترضية التركمان، مشددة على ان هذا الأمر بمجمله ينطوي على خروقات قانونية، وان قانون نواب رئيس الجمهورية في الأساس يتناقض مع المادة الدستورية التي بينت اختيار رئيس الجمهورية.

وأعربت نصيف عن اعتقادها ان الاختيار بات تعيينا وليس انتخابا كون النواب الذين تم اختيارهم، تم التصويت عليهم بصوت رئيس الكتلة وليس لصوت الشارع العراقي الذي طالب بالقضاء على الفساد المالي والإداري ولا صوت المرجعية التي ناشدت بعدم استحداث مؤسسات غير ضرورية.

وتابعت نصيف أن هذا الأمر يعد نوعا من الفساد السياسي، فهو سيولد بطالة مقنعة وسيتبعها جيش من المدراء العامين والمستشارين الأمر الذي يشكل ثقلا كبيرا على كاهل الميزانية.

يذكر أن النائب المستقل صباح الساعدي، اعتبر أمس الأول، التصويت على نواب رئيس الجمهورية"إهانة"للعملية السياسية وإرضاء للكتل المتناغمة على السلطة، مؤكدا وجود صفقة تمت بين ائتلاف دولة القانون والعراقية والمجلس الأعلى للتصويت على النواب.

وقال الساعدي خلال مؤتمر صحفي إن"الإرادة السياسية خضعت لـ"الأحزاب المتناغمة على السلطة لإرادة شخص واحد وحزب واحد"، معتبرا التصويت على نواب رئيس الجمهورية"إهانة للعملية السياسية، وإرضاء للكتل المتناغمة على السلطة".

وأضاف الساعدي أن"الأحزاب السياسية أثبتت أنها لا تحترم إرادة الشعب والكتل والسياسيين المطالبين بتقليل الترهل الحاصل في الحكومة"، مؤكدا أن"هناك صفقة تمت بين ائتلاف دولة القانون والعراقية والمجلس الأعلى للتصويت على النواب الثلاثة".

التوافقات السياسية وحكومة الشراكة فرضت على الكتل السياسية هذا الكم من نواب رئيس الجمهورية لتلبية مطالب الكتل السياسية المشاركة، كون الأغلبية السياسية هي من تحدد الأمر، وهي التي وضعت الكتل أمام أمرين اما عدم وجود أي نائب للرئيس، او كل الكتل تحصل على نائب للرئيس.

■ سعد المطلبي

حامد المطلك

مشرق ناجي

عالية نصيف

التصويت مخالفة دستورية.. من المفترض أن يكون في هذه الدورة نائب واحد للرئيس، لكن الترضيات السياسية هي التي أوجدت الثلاثة، والاتفاق السياسي جاء لإرضاء شخصيات رشحت إلى هذا المنصب.

■ عالية نصيف

سعد المطلبي

محمود عثمان

بالعربي الصريح

إعلان أخير لدولة المناصب

علي عبد السادة

كيف تنتهي تجارب الشعوب وتسقط، الدرس العراقي يوضح الإجابة:

ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية ووزارة بـ ٤٢ حقيبة، وجيش من المستشارين والخبراء والمرافقين والناطقين. ولا يزال حبل استنزاف الدولة وجوهرها على الجرار.

إنها علامة انهيار وبداية نهاية تجربة مشوهة، لم تكن سوى طيف رومانسي تشبثنا به منذ ٢٠٠٣. وهذا إعلان رسمي عن (بازار) العملية السياسية، مدفوع الثمن، وغير قابل للرد، وبأجر باهظ: "عرق العراقيين في تجربتي انتخاب".

كنا، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، نحن أبناء هذا الجيل الذي وافق عقداه الأولان مع دولة تشوه نفسها بنفسها، كنا نفكر باحتمالات المرويّة العراقية لهوية الدولة. كنا نقول إن فكرة المواطنة ذبحت، في ما قبل، في سبيل مرويات مسكونة بالريبة من الآخر وعصبية الأنا – لهذا كنا نخوض ونموت في الحروب- مرويات مشغولة بصراعات رخيصة، مرويات تطير فوق التاريخ. كنا نقول إن العراق بحاجة الى مرويّة تسكن في التفاصيل، تلك التفاصيل المؤطرة لهواجس قديمة عن الإنسان وقيمة العيش الحر، والاعتبار لجوهر العدالة، كان هاجسا يوتوبيا. وسقط مع مجمل امتحانات عراق ما بعد ٢٠٠٣.

ذهب صدام، وحل محل نظامه خليط من متسابقين مراهقين على السلطة، تسلموا مهام صناعة البديل. وكانوا بحاجة، لإقناعنا بمرويّة العراق الجديد، وابتكار شرعة للاستئثار وطريقة لصرف النظر عن جوهر الدولة، اخترعوا التوافق على انه صمام أمان، واذا به ينحر الدولة، وحلم الملايين.

أشعر بالملل من تكرار قناعتي بان معارضة صدام حسين لم تكن إلا لمسك سلطته ونفوذه. لكنني اليوم أتوفر على يقين ان الدولة المعدة بيد فرقاء سياسيين ليسوا أفضل حالا ممن كانوا يعارضون.

لست قاسيا او متجنيا على"الوضع الجديد"– الذي أشك كثيرا في جدته – بل ان لا مفر من رثاء تجربة ديمقراطية مع وضوح صورة لاعبيها وعرابي قسمة النفوذ.

أتخيل المأساة، حين استعيد مقولات سياسية مثيرة للخوف؛ فخضير الخزاعي لم يقل إن العملية السياسية مهددة بالانهيار ما لم نتخلَ عن المحاصصة والفساد. بل قال إن ذلك سيحدث ما لم يصبح (هو) نائبا للرئيس. ولم يقل إن حماية الديمقراطية واجب شرعي، بل قال إن تسنمه المنصب هو عينه الواجب الشرعي.

كما أن خالد الأسدي لم يقل إن كتلته (دولة القانون) تطلب تخليص النظام من المناصب الزائدة قبل التصويت على نواب ثلاث لا يعرف بالتحديد مدى الحاجة اليهم، بأي مهام، وأي دور إستراتيجي سيلعبون؟ وليس بعيدا فان رئيس الحكومة لم يأت بوزارة بـ ١٩ حقيبة – كما أعلن وجهر بهذه الرغبة- لكنه قال إن الوضع لم يسمح الا بـ ٤٢، ويعود ليقول:"لماذا يتخلى عني الفرقاء؟".

الستَ شريكا في المساومات المتبادلة؟.

لا مانع لدى الفرقاء من أن يستحدثوا مجددا مناصب أخرى، ومواقع سيادية جديدة، وان تخصص الموازنات والنثريات لمسؤولين لن يفعلوا شيئا سوى انهم يحملون صفات رسمية.

هذه الدولة المسماة عراقا جديدا برسم لافتة ديمقراطية مفرغة من محتواها، لن تقوم على قدمين صحيحتين، مع سوق المناصب المزدهر منذ ٢٠٠٣، الداخلون اليه يبشرون بالبرامج والمشاريع وخطط التنمية، والخارجون منه يحملون صفات المسؤول السابق وراتباً تقاعدياً وعدداً لا يحصى من الامتيازات. هذا هدف (النضال) الموسوم في وجوه رجالات العراق الجديد. إنهم حاذقون بما يكفي ليظهروا غير حقيقة تسفيه الديمقراطية بلهاث مريض على توسيع رقعة النفوذ عبر مواقع ومناصب.

الأمر أكثر خطورة من موت دستور او احتضار تجربة سياسية، على العكس فالعراقيون معتادون على موت الدساتير منذ تشكل الدولة الحديثة، لم يعرف العراق يوما دستورا حيا، ففي أحيان كثيرة خضعنا جميعا لمزاجية الحكام دون الاعتبار للطرف الثاني من التعاقد الاجتماعي الأهم في التاريخ.

الأمر لا يتعلق بموت دستور، فهذا النص المشوش المضطرب قُتِل مرات عديدة وهو المولود عليلا مريضا معاقا. قُتِل في كل مرة يستعصي التوافق فيها على المرور حتى يطوع النص التشريعي لمصلحته. هذا المسكين الذي نعيناه للتو، مات مرات عديدة.

حتى ان الأمر ليس فاجعة وليس مفاجئا، لكنه مثل كرة ثلج تدحرجت صغيرة منذ عام ٢٠٠٣ وارتطمت بوجهنا اليوم كبيرة عظيمة الخطر، ولن تتوقف عند حد نواب ثلاث لرئيس الجمهورية.

لست قلقا من الاعتراف بأنني تنازلت عن دعم تجربة العراق الجديد مادامت مسخرة لتجذير نفوذ نخبة من هواة التبضع في بازار المناصب، لست خائفا من الإفصاح عن حسرتي على مناسبتين انتخبت فيهما – لحسن حظي ان من صوّتُ له محسوب على الخاسرين – لست مرتعدا من الإعلان عن تنازلي عن تأييد هذا النظام المسخ الى حين طبابته او شفائه او إبداله بآخر قويم لا يعاني من عوق وتضخم المناصب.

لست منزعجا من القول إن عجوزا قالت لي مرة:"صدام رجل مهووس بالسلطة، لكن كثيراً من حكام اليوم بيضوا له وجهه".